

الماء مع خشية المخدور فلا يجزئ محل العلقه بالماء
 ويجب بالتراب ان كان محل التيمم ما لم يخال شيئا
 مرفوقا لو جرح بعض كل اعضاء ذي الحدت الا ان جرح
 الاربعه وجب ثلاثه تيممات فان عميت جرح احد
 ما عدا الرأس تيمم تماما واحدا عن الوجه
 والدين ثم مسح صحيح الرأس ثم تيمم من
 الرجلين **والموجوب** من هاتين ونفسا في
تقديم ما ساء من التيمم وغسل صحيح
 البدن فلا يرتب بينهما **ولا يودي**
 ولو صبيا وجوبا تجردت جنابته به اي
 التيمم غير فرض **واحد عينا** اي فلا
 يجمع بين فرضين منه ولا بين الخطيه والجمعة
 لان الخطية لما كانت بمثابة ركعتين الحقت
 بالفرض العيني **ويقتل ما ساء** لان النفل
 لا يتحصر فحقق فيه **ومنه** اي النفل **المعاد**
 لانها نفل وصلاة الجنازة وان تعينت
 والمنذور من صلاة وطواف كفرض اصلي
 في الاظهر لان الاصل انه سلك به مسلك
 واجب الشرع ثم لما نثر الكلام على بعض
 الاحكام ذكر ما يجب فيه القضا فقال

وفاقد

وفاقد الظهور اي الماء والتراب لكونه يصح
 فيها كل او من قفا او جرح محل فيه تراب
 يدي او جرح **يصلح التيمم** المكتوبه الا اذا
 ولو جمعته لثمة لا تجب من الاربعين
 لنقصه وذلك حرمة الوقت **ويجوز** وخونا
 لانه عذر نادرا لا يدوم **وفي قنونه**
 منها التيمم العاصي يسقم ومنها التيمم للبرد
 ومنها التيمم محل الغالب فيه وجود الماء وقت
 التيمم عند الشيخ ابن حجر وعند ابن الرمي
 المعتمد وقت الصلاة واقفي ابو حنيفة ان العبرة
 بمحلها ومنها التيمم لرض ينفع الماء في كل اعضاء
 الطهارة او يمنع في عضو وجرحه دم لا يعنى
 عنه ومنها التيمم الذي به نجاسة لا يعنى عنها
 وتعذر غسلها فتيمم ونفسي على المعتمد
 عند الشيخ بن حجر كافر ومنها صاحب الحديث
 اذا خذت من الصلح ما يدا على حاجة الاستسكان
 وخشي من نزولها وجب القضا مطلقا وكذا اذا
 اخذت قدر الحاجة ووضعت على احد او على
 ظهر وكانت في اعضاء التيمم وهذا هو المعتمد
 عند اكثر المتأخرين كان الرمي وسبح
 الا بهلام وجر الخطب وغيره والشيخ

ففعل الحاد من ربح وان ربح
 ٥٤